مقدمة شرح المرزوقي
على
ديوان الحماسة

مقدمة شرح المرزوقي على ديوان الحماسة

قال المرزوقي رَحِمَهُ اللَّهُ:

وبعدُ فإنك جاريتَني - أطال الله بقاءكَ في أشملِ سعادةٍ وأكملِ سلامة، لمَّا وجدتني أقصُرُ ما أستفضلهُ من وقتي، وأستخلصه من وَكْدِي، على عمل شرحِ الاختيار المنسوب إلى أبي تمامٍ حبيب بن أوس الطائي، المعروف بكتاب الحماسة - أمرَ الشعرِ وفنونِه، وما نال الشعراء في الجاهلية وما بعدها وفي أوائل أيام الدولتين وأواخرها من الرفعة به، إذ كان الله أقامه للعرب مقام الكتب لغيرها من الأمم فهو مستودَع آدابها، ومستحفَظ أنسابها، ونظام فخَارها يوم النِّفَار، وديوان حِجَاجها عند الخصام.

ثم سألتني عن شرائط الاختيار فيه، وعما يتميَّزُ به النظم عن النثر، وما يُحمد أو يُذمُّ من الغلو فيه أو القصد، وعن قواعد الشعر التي يجب الكلام فيها وعليها، حتى تصيرَ جوانبها محفوظةً من الوهن، وأركانُها محروسةً من الوهي، إذ كان لا يُحكم للشاعر أو عليه بالإساءة أو بالإحسان إلا بالفحص عنها، وتأمُّل مأخذه منها، ومدى شأوه فيها، وتمييز المصنوع مما يحوكُه من المطبوع، والأتيُّ المستسهل من الأبي المستنكر.

وقضيتَ العجَبَ كيف وقع الإجماعُ من النقاد على أنه لم يَتَّفق في اختيار المقطوعات أنْقَى مما جمعه، ولا في اختيار المقصَّدات أوْفَى مما دوّنه المفضَّل ونقَدَه.

وقلت: إن أبا تمام معروفُ المذهب فيما يقرِضُه، مألوف المسلك

فيما ينظمه، نازعٌ في الإبداع إلى كل غاية، حاملٌ في الاستعارات كلَّ مشقة، متوصِّلٌ إلى الظفر بمطلوبه من الصّنعة أين اعتَسَف وبماذا عَثَر، متغلغِلٌ إلى توعير اللفظ وتغميض المعنى أنَّى تأتَّى له وقَدَر. وهو عادلٌ فيما انتخبَه في هذا المجموع عن سلوك معاطف مَيْدانه، ومرتض ما لم يكن فيما يصوغه في أمره وشانه، فقد فلَيْتُه فلم أجد فيه ما يوافق ذلك الأسلوبَ إلا اليسير. ومعلومٌ أن طبع كل امرئٍ ـ إذا ملك زِمام الاختيار ـ يجذبُه إلى ما يستلذُّه ويهواه، ويصرِفه عما ينفر منه فلا يرضاه.

وزعمت بعد ذلك أجمع أنك مع طول مجالستك لجهابذة الشعر والعلماء بمعانيه، والمبرِّزين في انتقاده، لم تقف من جهتهم على حَدٍّ يؤديك إلى المعرفة بجيده ومتوسطه ورديئه، حتى تُجَرِّدَ الشهادة في شيء منه، وتَبُتَّ الحكم عليه أوْ لَه، آمناً من المجاذِبين والمدافِعين. بل تعتقد أن كثيراً مما يستجيزه زيد، يجوز أن لا يطابقَه عليه عمرو، وأنه قد يُسْتحسَن البيتُ ويُثنَى عليه، ثم يُستهجَنُ نظيُره في الشبه لفظاً ومعنى حتى لا مخالفة فيعرضُ عنه؛ إذ كان ذلك موقوفاً على استحلاء المُسْتَحلي، واجْتواء المجتوي، وأنه كما يُرزق الواحد في مجالس الكبراء من الإصغاء إليه والإقبال عليه، ما يُحرَم صِنْوُه وشبيهُه، مع أنه لا فضيلة لذلك ولا نقيصة لهذا، إلا ما فاز به من الجَدِّ عند الاصطفاء والقَسْم.

وقلتَ أيضاً: إني أتمنى أن أعرفَ السببَ في تأخر الشعراء عن رُتْبة الكُتَّاب البلغاء، والعذرَ في قلةِ المترسِّلِين وكثرةِ المُفْلِقين، والعِلَّةَ في نباهةِ أولئك وخمُول هؤلاءِ، ولماذا كان أكثرُ المترسِّلين لا يُفْلِقُون في قَرْضِ الشعر؟ وأكثرُ الشعراء لا يَبْرَعُون في إنشاء الكتب؟ حتى خُصَّ بالذكر عدد يسيرٌ منهم، مثل: إبراهيم بن العباس الصُّولي، وأبي عليٍّ البصير، والعَتَّابي، في جمعهم بين الفنَّين، واغترازهم رِكاب الظهرين، ونظام البلاغة يتساوى في أكثره المنظوم والمنثور.

وأنَا إنْ شاء الله وبه الحولُ والقوة، أُورِدُ في كلّ فَصْلٍ من هذه الفُصُول ما يحتمِله هذا الموضع، ويمكِنُ الاكتفاء به؛ إذ كان لتقصِّي المقالِ فيه موضِعٌ آخر، من غير أن أنْصُبَ لما تُصَوِّرُهُ النعوتُ الأمثلةَ، تفادياً من الإطالة، لأنه إذا وَضَح السبيلُ، وقَعَتِ الهدايةُ بأيسرِ دليل. والله ﷻ الموفِّق للصواب، وهو حسبنا ونعمَ الوكيل.

اعلم أن مذاهبَ نُقَّادِ الكلامِ في شرائطِ الاختيار مختلفةٌ، وطرائقَ ذوي المعارف بأعطافِها وأردافِها مُفترِقةٌ، وذلك لتفاوت أقدار منادِحِها على اتِّساعها، وتنازُحِ أقطار مظانِّها ومعالِمها، ولأن تصاريفَ المباني التي هي كالأوعية، وتضاعيفَ المعاني التي هي كالأمتعة في المنثور، اتَّسع مجالُ الطبع فيها ومسْرَحُه، وتشعَّبَ مُراد الفِكْر لها ومطْرَحُه.

فمن البلغاء من يقول: فِقَرُ الألفاظِ وغُرَرُهَا، كجواهرِ العُقُودِ ودُرَرِهَا، فإذا وُسِمَ أغفالُها بتحسين نُظُومها، وحُلِّيَ أعطالُها بتركيب شُذُورِها، فَرَاق مسمُوعُها ومضبوطُها، وزان مفهومُها ومحفوظُها، وجاء ما حُرِّرَ منها مُصَفى من كَدَرِ العِيِّ والخَطَل، مقوَّماً من أَوَدِ اللَّحْنِ والخطأ، سالِماً من جَنَفِ التأليف، موزوناً بميزان الصواب، يموجُ في حواشيه رَوْنَقُ الصَّفاء لفظاً وتركيباً، قَبِلَه الفهم والتذَّ به السَّمع. وإذا وَرَد على ضِدِّ هذه الصفة صَدِئَ الفهمُ منه وتأذَّى السمعُ به تأذِّي الحواسِّ بما يُخَالِفُها.

ومنهم من لم يرضَ بالوقوفِ على هذا الحدِّ فتجاوزَه، والتزم من الزيادة عليه تتميمَ المقطع، وتلطيفَ المطلع، وعَطْفَ الأواخرِ على الأوائل، ودِلالة الموارد على المصادر، وتناسبَ الفصول والوصول، وتعادلَ الأقسام والأوزان والكشفَ عن قِنَاع المعنى بلفظٍ هو في الاختيار أَوْلَى، حتى يطابق المعنى اللفظَ، ويسابق فيه الفهمُ السمعَ.

ومنهم من ترقَّى إلى ما هو أشقُّ وأصعبُ فلم تقنِعْه هذه التكاليفُ

في البلاغة، حتى طلب البديعَ: من الترصيع والتسجيع، والتطبيقِ والتجنيس، وعكسِ البناء في النظم وتوشيحِ العبارة بألفاظٍ مستعارة، إلى وجوهٍ أُخَرَ تَنطق بها الكتبُ المؤلَّفة في البديع، فإني لم أذكُرْ هذا القَدْرَ إلا دلائلَ على أمثالها. ولكلٍّ مما ذكرتُه ومِمَّا لم أذكره رسمٌ من النفوذ والاعتلاء، بإزائه ما يضادُّه فيُسَلم للنُّكوص والاستفال. فأكثر هذه الأبواب لأصحاب الألفاظ؛ إذ كانت للمعاني بمنزلة المعارِض للجواري، فأرادوا أن يَلْتَذَّ السمعُ بما يُدْرِك منه ولا يَمُجَّه، ويَتَلقَّاهُ بالإصغاءِ والإذْن له فلا يحجُبَه.

وقد قال أبو الحسنِ ابنُ طَبَاطَبَا في الشعر: هو ما إن عري من معنى بديع، لم يَعْرَ من حُسْنِ الديباجة، وما خالف هذا فليس بشعر.

ومن البُلَغاء من قصد فيما جَاشَ به خاطِرُه إلى أن تكون استفادةُ المتأمِّلِ لهُ، والباحِثِ عن مكنونِهِ من آثار عقله أكثرَ من استفادتِهِ من آثار قولِهِ أو مُثُلِه، وهم أصحاب المعاني. فطلبوا المعاني المُعْجِبَةَ من خواصِّ أماكنها، وانتزعوها جَزْلَةً عَذْبَةً حكيمةً طريفةً، أو رائقةً بارعةً، فاضلةً كاملةً، أو لطيفةً شريفةً زاهرةً فاخرة، وجعلوا وسومَها أن تكون قريبةَ التشبيه، لائقةَ الاستعارة، صادقةَ الأوصافِ، لائحةَ الأوضاح، خَلّابةً في الاستعطاف، عَطَّافة لدى الاستنفار، مستوفية لحظوظها عند الاستهام من أبواب التصريح والتعريض، والإطناب والتقصير، والجِدِّ والهَزْل، والخُشونة واللَّيان، والإباء والإسماح. من غير تفاوُتٍ يظهر في خِلال أطباقها، ولاقصورٍ ينبَع من أثناء أعماقها، مبتسمة من مثاني الألفاظ عند الاستشفاف، محتجِبةً في غموض الصِّيان لدى الامتهان، تعطيك مُرادك إن رفقت بها، وتمنعك جانبَها إن عنُفت معها. فهذه مَناسب المعاني لطلابها، وتلك مناصب الألفاظ لأربابها.

ومتى اعترفَ اللفظُ والمعنى فيما تَصُوبُ به العقول فتعانقا، وتلابسا

متظاهرين في الاشتراف وتوافقا، فهناك يلتقي ثريا البلاغةِ فيُمطِر روضُها، ويُنشَر وشيُها، ويتجلى البيان فصيحَ اللسان نجيحَ البرهان، وترى رائدَي الفهم والطبع متباشرين لهما من المسموع والمعقول، بالمَسْرحِ الخِصْب، والمكْرَعِ العذب. فإذا كان النثر ـ بما له من تقاسيم اللفظ والمعنى والنظم ـ اتسع نطاقُ الاختيار فيه على مابيَّنّاه بحسب اتساع جوانبها وموادها، وتكاثر أسبابها ومواتِّها؛ وكان الشعر قد ساواه في جميع ذلك وشاركه، ثم تفرَّد عنه وتميَّز بأنْ كان حَدُّه «لفظ موزون مُقَفًّى يدل على معنى»، فازدادت صفاته التي أحاط الحد بها بما انضمَّ من الوزن والتقفية إليها، ازدادت الكُلَف في شرائط الاختيار فيه، لأن للوزن والتقفية أحكاماً تماثلُ ماكانت للمعنى واللفظ والتأليف أو تقارب. وهما يقتضيان من مراعاة الشاعر والمنتقد مثلَ ماتقتضيه تلك من مراعاة الكاتب والمتصفِّح، لئلا يختلَّ لهما أصلٌ من أصولهما، أو يعتَلَّ فَرْعٌ من فروعهما.

وإذا كان الأمر على هذا، فالواجب أن يُتَبَيَّنَ ما هو عمودُ الشعر المعروف عند العرب ليتميز تليد الصنعة من الطريف، وقديم نِظام القريض من الحديث، ولتعرفَ مواطئ أقدام المختارين فيما اختاروه، ومَراسمُ أقلام المزيّفين على ما زيَّفوه، ويعلمَ أيضاً فرقُ مابين المصنوع والمطبوع، فنقول وبالله التوفيق:

إنهم كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته، وجَزالَةَ اللَّفظِ واستقامَتَه، والإصابةَ في الوصف ـ ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة، كثُرت سوائر الأمثال، وشوارد الأبيات ـ والمقاربةَ في التشبيه، والتحامَ أجزاء النظم والتئامَها، على تخيُّرٍ من لذيذ الوزنِ، ومناسبةَ المستعارِ منه للمستعارِ له، ومُشَاكلةَ اللفظ للمعنى، وشدةَ اقتضائهما للقافية حتى لامنافرة بينهما. فهذه سبعةُ أبوابٍ هي عَمُود الشعر، ولكلِّ بَابٍ منها مِعْيَار.

فعِيَارُ المعنى أن يُعرض على العقل الصَّحيحِ، والفَهْمِ الثَّاقِبِ، فإذا

انعطف عليه جَنْبَتَا القَبُولِ والاصطفاء، مستأنِسَاً بقرائنِهِ، خرج وافياً، وإلا انتقص بمقدار شَوْبِهِ ووحْشَتِهِ.

وعِيَارُ اللفظِ الطبعُ والرِّواية والاستعمال، فما سلمَ مِمَّا يُهَجِّنُهُ عند العَرضِ عليها فهو المختار المستقيم. وهذا في مفرداته وجُمَله مراعىً؛ لأن اللفظةَ تُسْتَكْرَهُ بانفرادها، فإذا ضَامَّهَا مالا يوافِقُها عادت الجملَةُ هَجِينًا.

وعيار الإصابة في الوصف الذكاءُ وحسنُ التمييز، فما وجَدَاه صادقاً في العُلُوق ممازجاً في اللُّصوق، يتعسَّر الخروج عنه والتبرُّؤ منه فذلك سِيما الإصابة فيه. ويُروى عن عمرَ ﷺ أنه قال في زهير: «كان لا يمدح الرجلَ إلا بما يكون للرجال». فتأمل هذا فإن تفسيرَه ما ذكرناه.

وعيار المقاربة في التشبيه الفطنةُ وحسنُ التقدير، فأصدقُه مالا ينتقضُ عند العكس، وأحسنه ما أُوقِعَ بين شيئين اشتراكُهُما في الصفات أكثر من انفرادهما ليَبِينَ وجهُ التشبيه بلا كُلْفَة، إلا أن يكون المطلوبُ من التشبيه أشهرَ صفات المشبه به، وأملكَها له، لأنه حينئذٍ يدلُّ على نفسهِ، ويحميه من الغموض والالتباس. وقد قيل: «أقسام الشعر ثلاثة: مثلٌ سائرٌ، وتشبيهٌ نادرٌ، واستعارةٌ قريبةٌ».

وعيار التحام أجزاء النظم والتئامه على تخيُّرٍ من لذيذ الوزن، الطبعُ واللسانُ، فمَا لم يتعثَّرِ الطَّبْعُ بأبِيِّهِ وعُقُودِهِ، ولم يَتَحبَّس اللِّسانُ في فُصُوله ووصوله، بل استمرّا فيه واسْتَسْهَلاه بلا مَلَالٍ ولا كَلَالٍ، فذلك يُوشِكُ أن تكون القصيدةُ منه كالبيتِ، والبيتُ كالكلمة تشابُهاً لأجزائهِ وتقارُنَا، وألا يكون كما قيل فيه:

وشعرٍ كبَعْرِ الكَبْشِ فَرَّقَ بينَهُ ... لِسَانُ دَعِيٍّ في القَرِيضِ دَخِيلِ

وكما قال خلف:

وبعضُ قريضِ الشعرِ أولادُ عَلَّةٍ ... يكُدُّ لسانَ الناطق المتحفِّظِ

وكما قال رُؤْبَةُ لابنه عُقْبَة، وقد عرض عليه شيئاً مما قاله فقال:

قـد قـلـتَ لـو كـان لـه قِـرَانُ

وإنما قلنا: «على تخيُّرٍ من لذيذ الوزن» لأن لذيذَهُ يَطرَبُ الطَّبْعُ لإيقاعِهِ، ويُمَازِجُهُ بصَفَائِهِ، كما يطرَبُ الفهمُ لصواب تركيبِه، واعتدالِ نُظُومِهِ. ولذلك قال حسَّان رضي الله عنه:

تَغَنَّ في كُلِّ شِعْرٍ أنت قَائِلُهُ ... إنَّ الغِنَاءَ لهذا الشِّعْرِ مِضْمَارُ

وعيار الاستعارة الذِّهن والفطنة، ومِلاكُ الأمر تقريبُ التشبيه في الأصل حتى يتناسبَ المشبَّهُ والمشبَّهُ به، ثم يُكتفى منه بالاسم المستعار؛ لأنه المنقولُ عَمَّا كان له في الوضع إلى المستعار له.

وعيارُ مشاكلةِ اللفظ للمعنى وشدةِ اقتضائهما للقافية، طولُ الدُّرْبَة ودوامُ المدارسة، فإذا حكما بحسن التباس بعضها ببعض، لا جَفَاءَ في خِلَالِها ولا نُبُوّ، ولا زيادة فيه ولا قصور، وكان اللفظُ مقسوماً على رُتَبِ المعاني، قد جُعِل الأخَصُّ للأخَصِّ والأخَسُّ للأخَسِّ، فهو البرئُ من العيب. وأما القافيةُ فيجبُ أن تكون كالموعودِ به المنتظَر، يتشوَّقُها المعنى بحقِّه، واللفظ بقِسْطِه، وإلا كانت قَلِقَةً في مَقَرِّهَا، مجتَلَبَةً لمُسْتَغْنٍ عنها.

فهذه الخصالُ عَمُودُ الشِّعْرِ عند العرب، فمن لَزِمَهَا بحقِّها وبَنَى شعره عليها، فهو عندهم المُفْلِق المعظَّم والمحسِنُ المقدَّم، ومن لم يجمعها كلَّها فبقدر سُهْمَتِهِ منها يكون نصيبُه من التقدم والإحسان، وهذا إجماعٌ مأخوذٌ به، ومتَّبَعٌ نهجُه حتى الآن.

واعلم أن لهذه الخصالِ وسائطَ وأطرافاً، فيها ظهر صدقُ الواصف، وغُلُوُّ الغَالي، واقتصادُ المقتَصِد، وقد اقتَفَرها اختيارُ النَّاقدين؛ فمنهم من قال: «أحسنُ الشعر أصدَقُه»، قال: لأن تجويدَ قائلِهِ فيه مع كونِه في إسَارِ الصدْقِ، يدلُّ على الاقتدار والحِذْق. ومنهم من اختار الغُلُوَّ حتى قيل:

«أحسن الشعر أكذبه»؛ لأن قائلَه إذا أسقط عن نفسِه تقابُلَ الوصْفِ والموصوف، امتَدَّ فيما يأتيه إلى أعلى الرُّتْبَة، وظهرت قُوَّتُه في الصِّيَاغة، وتمهُّرُهُ في الصِّناعة، واتَّسعت موالِجُه ومخَارجُه، فتصرَّفَ في الوصف كيف شاء، لأنَّ العَمَلَ عنده على المبالغة والتمثيل، لا المصادقة والتحقيق، وعلى هذا أكثرُ العلماء بالشعر، والقائلين له. وبعضُهم قال: «أحسَنُ الشعر أقصَدُه»؛ لأن على الشاعر أن يُبَالِغَ فيما يصير به القولُ شعراً فقط، فما استوفى أقسامَ البراعَةِ والتَّجْويدِ أو جُلَّها، من غير غُلُوٍّ في القول ولا إحالةٍ في المعنى، ولم يُخرِجِ الموصوفَ إلى أن لا يُؤْمَنَ بشيءٍ من أوصافه، لظهور السَّرَفِ في آياتِه، وشُمُولِ التَّزَيُّدِ لأقواله، ـ كان بالإيثارِ والانتخابِ أولى.

ويتبع الاختلافَ مَيْلُ بعضِهم إلى المطبوع وبعضِهم إلى المصنوع. والفرقُ بينهما أن الدَّواعي إذا قامت في النفوس، وحَرَّكت القرائح، أَعْمَلت القلوبَ، فإذا جاشت العقولُ بمكنون ودائعِها، وتظاهرت مكتَسَباتُ العُلُومِ وضروريَّاتُها، نبعت المعاني ودَرَّتْ أخلافُهَا، وافتقرت خفيَّات الخواطرِ إلى جليَّات الألفاظ، فمتى رُفِضَ التكلُّف والتعَمُّل، وخُلِّيَ الطبع المهذَّبُ بالراوية، المدرَّب في الدِّراسة لاختياره، فاسترسل غيرَ محمولٍ عليه، ولا ممنوعٍ مما يميل إليه ـ أدَّى من لطافة المعنى وحلاوة اللفظ، ما يكون صَفْواً بلا كَدَر وعَفْواً بلا جَهدٍ، وذلك هو الذي يسمَّى «المطبوع». ومتى جُعلَ زِمامُ الاختيار بيدِ التَّعَمُّلِ والتكلُّف، عاد الطبع مستخدَماً متملَّكاً، وأقبلتِ الأفكارُ تستحمِلُهُ أثقالَهَا، وتردِّدُهُ في قَبُول ما يؤدِّيه إليها، مُطَالِبةً له بالإغرابِ في الصنعة، وتجاوزِ المألوفِ إلى البِدْعَة، فجاء مؤدَّاهُ وأَثَرُ التكلُّف يلوح على صفحاته، وذلك هو «المصنوع».

وقد كان يتَّفقُ في أبيات قصائدهم ـ من غير قَصْدٍ منهم إليه ـ اليسيرُ النَّزْرُ، فلما انتهى قَرْضُ الشعر إلى المُحْدَثين، ورأوا استغرابَ الناس للبديع

على افتنانهم فيه، أُولِعُوا بتَوَرُّدِهِ إظهاراً للاقتدار، وذهاباً على الإغراب. فمن مُفْرِطٍ ومقتَصِد، ومحمود فيما يأتيه ومذموم، وذلك على حسب نُهوض الطبع بما يُحَمَّلُ، ومَدَى قُوَاهُ فيما يُطلَبُ منه ويُكَلَّف. فمن مال إلى الأوَّلِ فلأنه أشبه بطرائق الأعراب، لسلامته في السَّبْكِ، واستوائه عند الفَحْص، ومن مال إلى الثاني فلدِلالتِهِ على كمال البراعة، والالتذاذ بالغرابة.

وأما تعجُّبُكَ من أبي تمام في اختيار هذا المجموع، وخروجه عن مَيْدَانِ شعره، ومفارقتِهِ مايهواهُ لنفسه، وإجماعِ نُقَّادِ الشعر بعدَه على ما صَحِبَه من التوفيق في قصدِه، فالقولُ فيه أن أبا تمامٍ كان يختار ما يختارُه لجودَتِهِ لا غير، ويقول ما يقولُه من الشعر بشَهْوتِهِ. والفرقُ بين ما يُشتَهَى وبين ما يُستَجَاد ظاهرٌ، بدلالة أنَّ العارفَ بالبَزِّ قد يشتهي لُبْسَ مالا يستجيدُه، ويستجيدُ ما لا يشتهي لُبْسَه، وعلى ذلك حالُ جميعِ أعْراضِ الدنيا مع العقلاءِ، العارفين بها في الاستجادةِ والاشتهاء. وهذا الرجل لم يعمِدْ من الشعراء إلى المشتهرين منهم دون الأغفال، ولا من الشعر إلى المتَرَدِّدِ في الأفواه، والمجيبِ لكلِّ داعٍ، فكان أمرُه أقرب، بل اعتَسَفَ في دواوينِ الشعراء جاهليِّهِم ومخَضْرَمِهِم، وإسلامِيِّهِم ومولَّدِهِم، فاختطَفَ منها الأرواحَ دون الأشْبَاح، واخْتَرَفَ الأثمار دون الأكمام، وجمع ما يُوَافِقُ نظمَهُ ويخالِفُه؛ لأن ضُرُوبَ الاختيار لم تخْفَ عليه، وطُرُقَ الإحسانِ والاستحسان لم تَسْتَتِرْ عنه، حتى إنَّك تراه ينتهي إلى البيت الجَيِّد فيه لفظة تَشِينُه، فيَجْبُرَ نقيصَتَهُ من عنده، ويُبدِّل الكلمة بأُختها في نقده. وهذا يَبِينُ لمن رَجَع إلى دواوينهم، فقابَلَ ما في اختياره بها. ولو أن نَقْدَ الشعر كان يُدْرَكُ بقولِه، لكان مَنْ يقولُ الشعر من العلماءِ أشعر الناس. ويكشف هذا أنه قد يُمَيِّزُ الشعر من لا يقولُه، ويقولُ الشعر الجَيِّدَ من لا يعرِفُ نقدَه. على ذلك كان البُحْتُرِيّ؛ لأنه فيما حُكِيَ عنه كان لا يُعجَبُ من الشعر إلا بما يُوافِقُ طَبْعَهُ ومعنَاهُ ولفظَه.

وحَكَى الصُّوليُّ أنه سمِع المبرِّد يقول: «سمعت الحَسَن بنَ رجَاءٍ يقول: «مارأيتُ أحداً قطُّ أعلمَ بجيِّدِ الشعر قديمِهِ وحديثِهِ من أبي تمام». وحُكِيَ عنه أنه مَرَّ بشعرِ ابنِ أبي عُيَيْنَةَ فيما كان يختارُهُ من شعر المُحْدَثِين فقال: «وهذا كُلُّه مختار». هذا وشعرُهُ أبعدُ الأشياء من شعره». وهذا واضح.

وأمَّا مَا غلب على ظنك من أنَّ اختيار الشعراء موقوفٌ على الشهوات؛ إذا ما كان يختارُه زيد يجوز أن يُزَيِّفَهُ عمرو، وأنَّ سبيلها سبيلُ الصُّوَرِ في العيون، إلى غير ذلك مما ذكرتَه فليس الأمر كذلك؛ لأنَّ من عرف مستورَ المعنى ومكشوفَه، ومرفوضَ اللفظِ ومألوفَه، وميَّزَ البديعَ الذي لم تقْتَسِمْهُ المعارِض، ولم تعتَسِفْهُ الخواطر، ونَظَرَ وتَبَحَّر، ودار في أساليب الأدب فتخيَّر، وطالت مجاذَبَتُه في التَّذاكُرِ والابتحاث، والتداوُلِ والابتعاث، وبان له القليلُ النائبُ عن الكثير، واللَّحْظُ الدالُّ على الضمير، ودرى تراتيبَ الكلام وأسرارَها، كما درى تعاليقَ المعاني وأسبابَها، إلى غيرِ ذلك مما يكمِّلُ الآلةَ، ويَشْحَذُ القريحة ـ تراه لا ينظرُ إلا بعيْنِ البصيرة، ولا يسمعُ إلا بأُذُنِ النَّصَفَة، ولا ينتقدُ إلا بيد المَعْدِلَة، فحكمُهُ الحكمُ الذي لا يُبَدَّل، ونقدُهُ النقدُ الذي لا يُغَيَّر.

واعلم أنه قد يعرِفُ الجيِّد من يجهلُ الرديء، والواجب أن تَعرِفَ المقابحَ المتسخَّطة، كما عَرَفتَ المحاسِنَ المرتضاة، وجِمَاعُها إذا أُجْمِلَتْ أنها أضداد ما بَيَّنَّاهُ من عَمَد البلاغة، وخِصَالِ البراعة في النَّظْم والنثر. وفي التفصيلِ كأن يكون اللفظُ وحشِيّاً، أو غيرَ مستقيم، أو لا يكونُ مستعملاً في المعنى المطلوب، فقد قال عمر رضي الله عنه في زهير: «لا يتتبَّعُ الوحشي، ولا يُعاظِلُ الكلام». أو يكونَ فيه زيادةٌ تُفسِدُ المعنى أو نقصانٌ، أو لا يكونَ بين أجزاء البيت التئامٌ، أو تكونَ القافيةُ قَلِقَةً في مَقَرِّهَا، أو

مَعِيبَةً في نفسِهَا، أو يكونَ في القَسْمِ أو التَّقَابُلِ أو في التفسيرِ فَسَادٌ، أو في المعنى تناقضٌ، أو خروجٌ إلى ما ليس في العادة أو الطبع، أو يكونَ الوصفُ غيرَ لائقٍ بالموصوف، أو يكونَ في البيتِ حِشْوٌ لا طَائِلَ فيه، إلى غير ذلك مما يحصِّلُهُ لك تأمُّلُكَ جُمَلَ المحاسِنِ وتفصيلَهَا، وتتبُّعُكَ ما يضادُّها وينافيها، وهذا هيِّنٌ قريب.

وإنما قلتُ هذا لأن ما يختاره الناقد الحاذق، قد يتفق فيه ما لو سُئِلَ عن سبب اختياره إياه، وعن الدلالة عليه، لم يمكِّنْهُ الجواب إلا أن يقول: هكذا قضيَّةُ طبعي، أو ارجع إلى غيري ممن له الدُّرْبة والعلم بمثله، فإنه يحكم بمثل حكمي، وليس كذلك ما يَسْتَرذِلُهُ النقد أو ينفيه الاختيار، لأنَّهُ لاشيء من ذلك إلا ويمكن التنبيهُ على الخلل فيه، وإقامةُ البرهان على رداءته فاعلمْه.

وأما تمنيك معرفةَ السَّببِ في تأخُّرِ الشعراء عن مرتبة الكُتَّاب البُلَغَاء، والعُذْرِ في قِلَّةِ المترسِّلين وكثرة المُفْلِقِين، والعِلَّةَ في نَبَاهَةِ أولئك وخُمُولِ هؤلاء، ولماذا كان أكثرُ المفلِقِين لايَبْرَعُون في إنشاء الكتب؟، وأكثرُ المترسِّلين لا يُفْلِقُون في قَرْضِ الشعر؟، فإني أقول في كل فَصْلٍ من ذلك بما يحضر، والله وليُّ توفيقي، وهو حسبي وعليه توكُّلِي.

اعلم أن تأخر الشعراء عن رتبة البلغاء، موجَبُهُ تأخُّرُ المنظوم عن رُتْبَةِ المنثور عند العرب لأمرين:

أحدهما: أن ملوكَهُم قبل الإسلام وبعدَه كانوا يتبجَّحُون بالخَطَابَةِ والافتتان فيها ويعدُّونها أكملَ أسبابِ الرِّيَاسة، وأفضلَ آلاتِ الزَّعَامة. فإذا وَقَفَ أحدُهم بين السِّمَاطَيْنِ لحُصُولِ تنافرٍ أو تضاغنٍ أو تظالمٍ أو تشاجر، فأحسن الاقتضابَ عند البُدَاهَة، وأنجَعَ في الإسْهَاب وقتَ الإطالة، أو اعتلى في ذِرْوَةِ منبرٍ فتصَرَّفَ في ضُرُوبٍ من تخشِين القول وتليينِه، داعياً

إلى طاعةٍ، أو مستَصْلِحاً لرعيَّةٍ، أو غير ذلك مما تدعو الحاجةُ إليه، ـ كان ذلك أبلغَ عندهم من إنفاقِ مالٍ عظيم، وتجهيزِ جيشٍ كبير. وكانوا يأنَفُون من الاشتهار بقَرْضِ الشعر، ويعُدُّهُ ملوكُهم دَنَاءة. وقد كان لامرئ القيس في الجاهلية مع أبيه حُجْر بن عمرو، حين تَعَاطى قولَ الشعرِ فنهاه عنه وقتاً بعد وقت، وحالاً بعد حال، ما أخرجه إلى أن أَمَرَ بقتله. وقِصَّتُه مشهورةٌ. فهذا واحد.

والثاني: أنهم اتخذوا الشعرَ مكسِبَةٍ وتجارة وتوصَّلوا به إلى السُّوَق، كما توصَّلوا به إلى العِلْية، وتعَرَّضُوا لأعراضِ الناس، فوصفوا اللَّئِيمَ عند الطَّمعِ فيه بوَصْفِ الكريم، والكريمَ عند تأخُّرِ صِلَتِهِ بصفةِ اللئيم، حتى قيل: «الشعرُ أدنى مُروءة السَّرِيِّ، وأسْرَى مروءة الدَّنِيِّ». فهذا البابُ أمرُهُ ظاهر. وإذا كان شرفُ الصَّانِعِ بمقدار شرفِ صناعتِهِ، وكان النَّظْمُ متأخِّراً عن رُتْبَةِ النثر، وجب أن يكون الشاعرُ أيضاً متخلِّفاً عن غَايةِ البليغ.

ومما يدل على أن النثر أشرف من النظم، أن الإعجازَ من الله تعالى جَدُّهُ، والتحدي من الرسولِ ﷺ، وقعا فيه دون النَّظْمِ، يكشف ذلك أن معجزاتِ الأنبياء ﷺ في أوقاتهم، كانت من جنس ما كانت أُمَمُهُم يُولَعُون به في حينهم، ويغلِبُ على طبائعِهِم، وبأشرف ذلك الجنس. على ذلك كانت مُعْجِزَةُ موسى ﷺ؛ لأنها ظَهَرت عليه وزمَنُهُ زَمَنُ السِّحْرِ والسَّحَرَةِ، فصارت من ذلك الجنسِ وبأشرفه. وكذلك كان حالُ عيسى ﷺ، لأن زمنَه كان زمنَ الطِّبِّ فكانت معجزتُه، وهي إحياءُ الموتى، من ذلك الجنس وبأشرفه. فلما كان زمنُ النبي ﷺ زمنَ الفصاحة والبيان، جعل الله معجزته من جنس ما كانوا يُولَعون به وبأشرفه، فتحدَّاهم بالقرآن كلاماً منثوراً لا شعراً منظوماً.

وقد قال الله عَجَلَّ في تنزيهِ النبي ﷺ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]. وقال أيضاً: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٦].

ولما كان الأمر على ما بَيَّنّاه، وجب أن يكون النثرُ أرفع شأناً، وأعلى سَمْكاً وبِنَاءً من النَّظْمِ، وأن يكون مُزاوِلُهُ كذلك، اعتباراً بسائر الصناعات وبمزاوليها.

وأما السببُ في قِلَّةِ المُتَرَسِّلين وكثرة المُفلِقِين، وعِزٍّ من جَمعَ بين النَّوعين مُبَرِّزاً فيهما، فهو أن مبنى «التَّرَسُّلِ» على أن يكونَ واضِحَ المنْهَجِ، سَهْلَ المعنى، ممتدَّ الباع، واسع النِّطَاق، تدلُّ لوائِحُهُ على حقَائقِهِ، وظواهِرُهُ على بواطِنِه؛ إذ كان موردُهُ على أسماعٍ مفتَرِقَةٍ: من خاصِّيٍّ وعامِّيٍّ، وأفهامٍ مختلفةٍ: من ذكِيٍّ وغبيٍّ. فمتى كان متسَهِّلاً متساوِقاً، ومتَسَلْسِلاً متجاوباً، تساوت الآذانُ في تلقِّيه، والأفهامُ في دِرَايتِهِ، والألسُنُ في روايته، فيُسْمِحُ شَارِدُهُ إذا استُدْعِي، ويتعجل وافِدُهُ إذا استُدْنِي، وإن تطاولَ أنفاسُ فصُولِهِ، وتباعدَ أطرافُ حُزُونِهِ وسُهُولِه. ومبنى «الشعر» على العكسِ من جميع ذلك؛ لأنه بُنِيَ على أوزانٍ مُقَدَّرَةٍ، وحدودٍ مقَسَّمَةٍ، وقوافٍ يُسَاقُ ما قبلَهَا إليها مهَيَّأةٍ، وعلى أن يقومَ كلُّ بيتٍ بنفسِهِ غيرَ مفتَقِرٍ إلى غيرِهِ، إلا أن يكونَ مُضَمَّناً بأخيه، وهو عيبٌ فيه. فلمَّا كان مداهُ لا يمتَدُّ بأكثرَ مِنْ مِقْدَارِ عَرُوضِهِ وضَرْبِهِ، وكلاهما قليل، وكان الشاعرُ يعمل قصيدتَهُ بيتاً بيتاً، وكُلُّ بيتٍ يتقَاضَاهُ بالاتِّحَاد، وجَبَ أن يكونَ الفضلُ في أكثرِ الأحوال في المعنى، وأن يبلغَ الشاعرُ في تلطيفِهِ والأخذِ من حواشيه، حتى يتَّسِعَ له اللفظُ، فيؤدِّيهِ على غُمُوضِهِ وخفَائِهِ ـ حَدّاً يصيرُ المُدرِكُ له، والمشرِفُ عليه، كالفائِزِ بذخيرةٍ اغتَنَمَها، والظَّافِرِ بدفينَةٍ استَخْرَجَهَا. وفي مثل ذلك يحسن انمحاء الأثر، وتباطؤُ المطلوب على المنتظِر، فكلُّ ما يُحمَدُ في التَّرَسُّلِ ويُختَار، يُذَمُّ في الشعر ويُرفَض.

فلما اختلف المَبْنَيَانِ كما بَيَّنَّا، وكان المتولِّي لكلِّ واحِدٍ منهما يختارُ أبعدَ الغاياتِ لنفسِهِ فيه، اختلفت فيهما الإصابتان، لتبايُنِ طرفيْهِما، وتفاوُتِ قُطْرَيهِمَا، فبَعُدَ على القَرائِحِ الجمعُ بينهما. يكشف ذلك أنَّ الرَّجَزَ وإنْ خالفَ القصيدَ مخالفةً قريبةً ترجعُ إلى تقطيع شَأْو اللَّفْظِ فيه، وتزاحُمِ السَّجْعِ عليه، قَلَّ عددُ الجامعين بينهما، لتقاصُرِ الطِّبَاعِ عن الإحاطة بهما. فإذا كان الرَّجَزُ والقصيد مع أنهما من وادٍ واحدٍ، أفضت الحالُ بمتعاطيهما إلى ما قلتُ على خلافٍ يسير بينهما ـ فالنثر والنظم وهما في طرفين ضِدَّيْنِ، وعلى حالتين متباينتين ـ أَوْلَى وأخصُّ.

وأمَّا السببُ في قلة البلغاء وكثرة الشعراء، ونباهَةِ أولئك وخُمولِ هؤلاء، فهو أن المترسِّلَ محتاجٌ إلى مُراعَاةِ أُمُورٍ كثيرةٍ، إن أهملَها أو أهمل شيئاً منها رَجعَت النَّقِيصَةُ إليه، وتوجَّهَت اللائِمَةُ عليه.

منها تبيُّنُ مقادير من يكتب عنه وإليه، حتى لا يرفع وضيعا.

ومنها وزن الألفاظ التي يستعملُها في تصاريفه، حتى تجيءَ لائقةً بمن يخاطَب بها، مفخِّمَةً لحضرة سلطانه التي يصدُرُ عنها.

ومنها أن يعرفَ أحوالَ الزمان، وعَوَارِضَ الحدَثَان، فيتصرَّف معها على مقاديرها في النَّقْض والإبرام، والبَسْط والانقباض.

ومنها أن يعلمَ أوقات الإسهابِ والتطويل، والإيجاز والتخفيف، فقد يتَّفِق ما يحتاج فيه إلى الإكثار، حتى يستغرقَ في الرسالة الواحدةِ أقدارَ القصائدِ الطويلة، ويتفقَ أيضاً ما تغني فيه الإشارة، وما يجري مَجْرَى الوَحْيِ في الدِّلالة.

ومنها أن يعرفَ من أحكام الشريعة ما يقف به على سَوَاء السَّبيل؛ فلا يَشتطَّ في الحكومة، ولا يعدِل فيما يخُطُّ عن المحجّة. فهو إنما يترسَّلُ في عُهُود الوُلَاة والقضاة، وتأكيد البَيْعَةِ والأيمان، وعِمَارة البُلدان، وإصلاحِ

فسادٍ، وتحريضٍ على الجهاد، وسَدِّ ثُغُورٍ، ورَتْقِ فُتُوقٍ، واحتجاجٍ على فِئَةٍ، أو مجادلةٍ لمِلَّةٍ، أو دُعَاءٍ إلى أُلْفَةٍ، أو نهيٍ عن فُرْقَةٍ، أو تهنِئَةٍ بعطيَّةٍ، أو تعزيةٍ برزيَّةٍ، أو ما شاكلَ ذلك من جلائِلِ الخُطُوب، وعظائمِ الشئون التي يُحتاج فيها إلى أدواتٍ كثيرةٍ، ومعرفةٍ مفتنَّة.

فلما كان الأمرُ على هذا، صار وجودُ المُضْطَلِعِين بجودة النثر أعزَّ، وعدَدُهم أنزَر. وقد وسَمَتْهُم الكتابةُ بشرفها، وبَوَّأَتهم منزلةَ رياسَتِها، فأخطارُهم عالية بحسب عُلوِّ صناعتهم، ومعاقدِ رياسَتهِم، وشِدَّةِ الفاقةِ إلى كِفَايَتِهِم.

والشعراء إنما أغراضُهُم التي يُسَدِّدُون نحوَها، وغاياتهم التي ينزِعُون إليها، وصفُ الدِّيَار والآثار، والحنين إلى المعاهد والأوطان، والتَّشْبيبُ بالنساء، والتَّلْطِيف في الاجتداء، والتَّفَنُّن في المديح والهجاء، والمبالغةُ في التشبيه والأوصاف. فإذا كان كذلك لم يتدانَو في المِضْمَار، ولا تقاربوا في الأقدار.

وإذ قد أتينا بما أردنا، ووفينا بما وعدنا، فإنا نشتغل بما هو القَصْدُ من شرح الاختيار، والله الموفِّقُ للصواب، والصلاةُ والسلام على رسوله وآله الأخيار.